مجلة (المَدبَر) مجلد 08، رقم 01، السنة2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص من: 244 إلى: 268

انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

The inflection of the global financial crisis on foreign direct investment in Algeria

تاريخ الاستلام: 2021/06/23 تاريخ قبول النشر: 2021/07/29

الاسم و اللقب: زروقلان كهينة[1]

مؤسسة الانتماء: جامعة بومرداس

البريد الإلكتروني: k.zerouklane@univ-boumerdes.dz

Abstract:

This research paper aims to shed light on the place of foreign direct investment flows in the rise of economic activity, and to determine the extent of their contribution to achieving economic growth, especially in light of the global financial crisis.

After the emergence of the global financial crisis, several changes occurred, the first of which was on the economies of developed countries, but they did not stop there. Its manifestations have become widespread in most countries of the world, whether directly or indirectly, and what increased its severity was the emergence of another crisis, which is a remnant of the crisis. Global finance, which is the oil crisis that hit the economies of renter countries, including Algeria, which has been subjected to severe deterioration and a sharp decline in the balance sheet, inflation and unemployment...

Key words: global financial crisis, foreign direct investment, investment climate, economic development.

[1]- المؤلف

مجلة (المَدبَر) مجلد 08، رقم 01، السنة2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص من: 244 إلى: 268

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مكانة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ارتقاء النشاط الاقتصادي، و الوقوف عند مدى مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية .

فبعد بروز الأزمة المالية العالمية طرأت عدة تغييرات أولها كان على اقتصاديات الدول المتقدمة، لكنها لم تتوقف عند ذلك الحد، فمظاهرها باتت منتشرة في معظم دول العالم سواء عن طريق مباشرة أو غير مباشرة، و ما زاد من حدتها بروز أزمة أخرى و هي من مخلفات الأزمة المالية العالمية، و هي أزمة النفط التي ضربت باقتصاديات الدول ذات الطابع الريعي و من بينها الجزائر، التي تعرضت لتدهور شديد و تراجع حاد في الميزانية العمومية، التضخم و البطالة...

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، التنمية الاقتصادية.

تصنيف Jel :E, E2, E22, E23

مجلة (المَدبَر) مجلد 08، رقم 01، السنة2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص من: 244 إلى: 268

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي توليها الدول اهتماما كبيرا، كونه عامل فعال في زيادة مستويات الإنتاج و المداخل، و كذا الوصول بالمجتمعات إلى الرقي و التقدم، و الجزائر مثلها مثل أغلبية دول العالم تسعى إلى استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع منح امتيازات و تسهيلات مع تقليل العراقيل و المعوقات.

و لكن مع بروز الأزمة المالية (الرهن العقاري 2008)، و التي سرعان ما تحولت إلى أزمة اقتصادية، انتقلت و انتشرت من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية دول العالم سواء كانت بطرق مباشرة أو غير مباشرة كانت.

فكانت تداعيات الأزمة تختلف حدتها من دولة إلى أخرى، بحيث ظهر ركود اقتصادي عالمي أدى إلى بروز أزمات أخرى كأزمة البطالة. فانتقلت الأزمة إلى الجزائر بطريقة غير مباشرة كون اقتصادها مرتبط باقتصاديات دول الشمال، ما أثر سلبا على عدة قطاعات لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ- إشكالية البحث:

و من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟**

ب – الفرضيات:

اعتمدنا في هذه الورقة البحثية على مجموعة من الفرضيات و التي سنحاول إثبات صحة بعضها من خلال بحثنا:

- ✓ إن بروز تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري كان عبر قنوات مباشرة أو غير مباشرة؛
- ✓ عرف الاقتصاد الجزائري تدهورا حادا خلال فترة الأزمة؛

- ✓ تداعت عدة قطاعات اقتصادية في الجزائر جراء الأزمة المالية العالمية و من أهمها قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر؛

- ✓ تسعى الجزائر وذلك من خلال بذل مجهود كبير لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.

ت – أهمية الدراسة:

إن لهذه الدراسة أهمية كبيرة في معالجة أحد أهم المواضيع التي كانت و لا تزال حديث الساعة و هو " الأزمة المالية العالمية و مدى تأثيرها على الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، و ذلك من خلال انتقالها عبر تدهور اقتصاديات دول شمالية تعاملها مع الجزائر كان تجاريا محضا، و بالتالي تداعي هذه الدول كان له أثر كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و على المداخيل الأجنبية، ما يؤثر سلبا على تقدم و ازدهار الاقتصاد الجزائري.

ث – أهداف الدراسة:

يمكن حصرها في ما يلي:

- ✓ محاولة حصر تبعات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات بعض الدول بما فيها الجزائر؛
- ✓ تحديد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في دفع عجلة التقدم و الارتقاء باقتصادها؛
- ✓ تسليط الضوء على تداعيات الأزمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و محاولة إيجاد الحلول الممكنة لتفادي انهيار الاقتصاد الجزائري؛

ج – منهجية الدراسة:

نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، و منهج إحصائي، نستعمله في تحديد و تحليل مدى تأثر الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال مرحلة الأزمة المالية العالمية مع إعطاء أرقام و إحصائيات تبرز ذلك خلال تلك المرحلة.

و من خلال هذه الورقة البحثية سنتطرق إلى النقاط التالية:

أولا: ماهية الاستثمار، مفهومه، أهميته و مبادئه؛

مجلة (المَدبَر) مجلد 08، رقم 01، السنة2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص من: 244 إلى: 268

ثانيا: تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من مظاهر الأزمة المالية العامية؛

ثالثا: تقييم مناخ الاستثمار الجزائري وفقا للمؤشرات الدولية و الإقليمية.

1: ماهية الاستثمار، مفهومه، أهميته و مبادئه:

إن غاية الاستثمار تنطوي على تحقيق عائد من خلال تعظيم المنفعة الكامنة في الموارد المتاحة و التي تشمل على إشباع الحاجات الأساسية و الثانوية للإنسان، و يعرف ذلك على أنه التخلي عن الأموال الحالية، أي في الوقت الحالي إلى فترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر بهدف الحصول على التدفقات المالية و النقدية.

إن إدارة الاستثمار تهدف بالدرجة الأولى إلى إحداث التغييرات و التطورات لتساعد على التكيف مع الظروف المحيطة بالمجتمع، و بالدرجة الثانية إلى زيادة الدخل القومي، و مكافحة البطالة و ذلك باستخدام القوى العاملة، و توفير العملات الأجنبية لدعم ميزان المدفوعات و الموارد المالية للدولة، و توفير البنية التحتية المناسبة للمجتمع، و توظيف أموال المدخرين (1).

و يعتبر موضوع الاستثمار أحد الفروع الإدارية و الاقتصادية الحديثة و التي لا غنى عنها لأي مشروع استثماري سواء كان هذا المشروع قائما بالفعل أم مجرد فكرة مطروحة (2).

1-1- مفهوم الاستثمار:

يقصد بالاستثمار في معناه الاقتصادي بتوظيف الأموال في مشاريع اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد، و رفع القدرة الإنتاجية أو تجديد و تعويض الرأسمال القديم (3).

1-2- أهمية الاستثمار:

من أهم مساعي الاستثمار ما يلي (4):

مجلة (المَدبَر) مجلد 08، رقم 01، السنة2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص من: 244 إلى: 268

- ✓ زيادة الإنتاج و الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي و ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه و بالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين؛
- ✓ توفير الخدمات للمواطنين و المستثمرين؛
- ✓ توفير فرص العمل و تقليل نسبة البطالة؛
- ✓ زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة؛
- ✓ إنتاج السلع و الخدمات التي تشبع حاجات المواطنين و تصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات و المعدات و زيادة التكوين الرأسمالي.

1-3- المبادئ التي يقوم عليها قرار الاستثمار:

هناك مجموعة من المبادئ العامة التي يجب على المستثمر أن يقوم بمراعاتها عندما يريد أن يتخذ قرارا استثماريا باختيار أحد البدائل المتاحة و من هذه المبادئ ما يلي (5):

أ- مبدأ الاختيار:

إن المستثمر الرشيد يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار مناسب منها، بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له كما يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليست لديه خبرة في الاستثمار بأن يستخدم الوسطاء الحاليين ممن لديهم خبرة في هذا المجال.

ب – مبدأ المقارنة:

أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة للاختيار المناسب منها، و تتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الفني أو الأساسي لكل بديل و مقارنة نتائج هذا التحليل لاختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة.

ت – مبدأ الملائمة:

مجلة (المَدبَر) مجلد 08، رقم 01، السنة2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص من: 244 إلى: 268

يطبق المستثمر هذا المبدأ عمليا عندما يختار من بين مجالات الاستثمار و أدواته ما يلاءم رغباته و ميوله التي يحددها دخله و عمره و عمله و كذلك حالته الاجتماعية و يقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار و التي يكشفها التحليل الفني أو الأساسي و هي:

- ✓ معدل العائد على الاستثمار؛
- ✓ درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الاستثمار؛
- ✓ مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر و أداة الاستثمار.

ث – مبدأ التنويع:

يلجأ المستثمر لتوزيع استثماراته و ذلك للحد من المخاطر الاستثمارية و تجنب المخاطر غير النظامية.

الشكل التالي يمثل أهم العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري:

الشكل رقم(1): العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري:

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: شقيري نوري موسى و آخرون،"**إدارة الاستثمار**" مرجع سبق ذكره ص 24

1-4- أنواع الاستثمار:

مجلة (المَدبَر) مجلد 08، رقم 01، السنة2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص من: 244 إلى: 268

يمكن تقسيم الاستثمار إلى أنواع عدة حسب أدوات التصنيف أو التقسيم و هي كما يأتي (6):

1-4-1- حسب وسائل الاستثمار: و يقسم إلى الأنواع التالية :

أ - **استثمار مباشر:** و هو الاستثمار في جميع المشاريع الإنتاجية و الخدمية الهادفة إلى إنتاج السلع و الخدمات؛

ب - **استثمار غير مباشر:** و هو الاستثمار في الأوراق المالية باختلاف أنواعها لشركات الأعمال بهدف الربح عن طريق البيع.

1-4-2-حسب أطراف الاستثمار: و هي نوعان:

أ - **الاستثمار العام(الحكومي):** و هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة لتنفيذ الخطط الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و غيرها من الخطط التي تخدم أهداف الدولة؛

ب - **الاستثمار الخاص:** و هو الاستثمار الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين بنشاط محدود يتمثل في شركات مساهمة أو فردية من مستثمرين يمثلون شرائح مختلفة من المجتمع؛

ت - الاستثمار الأجنبي: و هو الاستثمارات الخارجية التي أصبحت في الوقت الحاضر من مصادر التمويل المهمة في المشاريع الاقتصادية للدول خاصة في الدول النامية، و هذا يعود إلى الأسباب التالية:

- ✓ حاجة الدول النامية إلى رؤوس أموال بهدف تنفيذ مشاريعها التنموية التي يتطلبها اقتصادها الوطني؛
- ✓ منح المستثمر الأجنبي عددا من التسهيلات، و الإعفاءات و الضمانات لتشجيع الاستثمار الأجنبي داخل الدولة؛
- ✓ ترابط المصالح بين عدد من المستثمرين و الممولين الدوليين، دفعهم ذلك إلى إقامة شركات متعددة الجنسيات (استثمار مشترك) لها فروع متعددة داخل و خارج الدولة.

1-5- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

في حالة الاستثمار المشترك يعني امتلاك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات في مشروع معين، و له الصلاحية في المشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني، أما في حالة الاستثمار الأجنبي الكلي فله الصلاحية المطلقة إداريا للمشروع ، فضلا عن تحويل المستثمر الأجنبي لكمية من الموارد المالية و التكنولوجية و كذا الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة (7).

تعرف هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية الاستثمار الأجنبي على أنه ذلك النوع من الاستثمار الذي يقوم على أساس علاقة تتسم بالاستمرارية و طول المدى بين المستثمر الأجنبي و البلد المضيف، و ذلك بهدف التحكم في المشاريع و حيازة الملكية الكاملة للبلد المستثمر مع إمكانية مشاركة أطراف وطنية أو أجنبية (8).

كما يمكن إعطاء تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر، على أنه نوع من أنواع الاستثمار الدولي، الذي يقيمه المستثمر الأجنبي خارج حدوده الجغرافية، ومن ثم يقوم بإدارته و الإشراف عليه سواء كان جزئيا أو كليا، و ذلك بغرض تحقيق الأرباح (9).

كما يمكن تعريفه اقتصاديا و قانونيا، فمن الناحية الاقتصادية فهو يعرف بانتقال رأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة، أو الاكتتاب في الأسهم و السندات أو القروض، بهدف الحصول على عوائد مجزية، بشرط أن يتم ذلك خارج الدولة المستثمرة. أما من الناحية القانونية فهو يعرف بأنه رأس المال الوافد من الخارج المملوك للأفراد أو المؤسسات، للمساهمة في النشاط الاقتصادي في بلد ما بقصد الحصول على عوائد مجزية إذا ثبت لصاحبه الحق في إعادة تصديره مع عوائده إلى الخارج (10).

1-6- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر:

مجلة (المَدبَر) مجلد 08، رقم 01، السنة2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص من: 244 إلى: 268

يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي و تباطؤ عملية التنمية يرجع إلى عدد من العوامل يقع في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل، و هي تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه الدول، و لذا كان اتجاه الحكومات إلى سد هذه الفجوة من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك من خلال تهيئة و تحسين مناخ الاستثمار (11).

أ – مفهوم المناخ الاستثماري:

يقصد به كل الأوضاع و الظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال و توظيفه، و تشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية و الاقتصادية و كفاءة و فعالية التنظيمات الإدارية الملائمة و المناسبة لجذب و تشجيع الاستثمارات الأجنبية (12).

ب – مقومات المناخ الاقتصادي للاستثمار:

إن المستثمر الأجنبي يولي أهمية كبيرة يولي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي و أهم ما يترتب توفيره لتحقيق ذلك يأتي في ما يلي (13):

- ✓ **البنية التحتية:** يعتبر توافرها من شبكات المواصلات و المياه و الطاقة و المطارات و الاتصالات السلكية و اللاسلكية من العوامل التي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، ليس فقط من حيث الاستثمارات المستقطبة بل أيضا من حيث توزيعها بين مختلف القطاعات الاقتصادية و المناطق المحرومة في القطر المعني؛
- ✓ **السياسات المالية و النقدية:** إن وجود سياسات اقتصادية مستقرة و واضحة من شأنها أن تعمل على جذب المستثمرين الأجانب، و ذلك أن التغيير المستمر في السياسات الاقتصادية يثير عدم الثقة لدى المستثمرين الذين يهتمون بعناصر الأمان و الاستقرار، و المقصود باستقرار السياسات هو أن تدار السياسات المالية و النقدية بطرقة مدروسة بعيدا عن الارتجالية؛

- ✓ **الجهاز المصرفي و المالي:** إن الجهاز المصرفي و المالي يلعب دورا في تعميق و توسيع عملية الوساطة المالية في السوق من خلال المنتجات المالية التقليدية و الجديدة التي يتقدمها، كما أن مدى كفاءة البنوك و قدرتها على

توفير المعلومات للمستثمر تدعم نمو القطاع الخاص و عملية الإصلاح الاقتصادي، و تساعد على اندماج في الاقتصاد العالمي؛

- ✓ **حجم السوق:**

يعتبر حجم السوق أحد العناصر الأساسية لإقامة المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها، و ذلك لأن حجم الإنتاج يتوقف على إمكانية تسويقه محليا أو خارجيا فكلما كبر حجم السوق المحلي، يؤدي ذلك إلى نشوء وفرات الحجم، بالإضافة إلى زيادة معدل نموه و تكون فرص الاستثمار جيدة.

1-7- دوافع الشركات للاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك أربعة دوافع رئيسية تدفع الشركات إلى الاستثمار الأجنبي، و هي كالآتي (14):

أ – استثمار أجنبي يبحث عن الموارد:

و يعد هذا الاستثمار من أكثر الأنواع انتشارا في الدول النامية، و يعتبر هذا الشكل من الاستثمار كأقدم أشكال الاستثمار، كالتنقيب عن النفط وغيره من المواد الخام؛

ب – استثمار يبحث عن الكفاءة:

ففي العصر الحديث أصبحت عمليات البحث عن العمالة الماهرة و الكفأة من إحدى أهم الدوافع التي قادت الشركات للدخول في اقتصاديات أخرى؛

ت – استثمار يبحث عن الخدمات:

مؤخرا أصبح هدا الدافع من أهم دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما بعد انتهاج العديد من الدول النامية برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث أصبحت الخدمات مهمة جدا للمستثمر الأجنبي، و لاسيما المالية كالتأمين و التمويل فضلا عن الخدمات التقليدية كالمواصلات و الكهرباء و غيرها؛

ث – استثمار يبحث عن الأسواق:

يتجه إلى هذا النوع من الاستثمارات إلى الدول النامية نتيجة لأسواقها الكبيرة، و هذا يعد بديلا عن التصدير من قبل القطر المستثمر، و ترتبط دوافع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمحددات التي تضعها البلدان المضيفة.

1-8- الحوافز المقدمة في الدول المضيفة:

تعتبر الحوافز أداة استراتيجيه للتأثير على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر، و هي ثلاثة (15):

أ – حوافز مالية: هدفها الأساسي إعفاء أو تحقيق العبء الضريبي للمستثمر الأجنبي، و استنادا على أساس تخفيضات الضريبة أو خصمها و يمكن تصنيف مشروعات الحوافز الضريبية إلى مشاريع مبنية على المبيعات، و مشاريع مبنية على القيمة المضافة، ومشاريع مبنية على مصروفات أخرى بعينها و مشاريع مبنية على الاستيراد، و مشاريع مبنية على التصدير؛

ب – حوافز تمويلية: و يتضمن هذا النوع من الحوافز توفير الأموال مباشرة إلى المنشآت بهدف تمويل استثمارات أجنبية جديدة و عمليات معينة أو لاستعادة تكاليف رأس المال أو العمليات.و تشمل أنواع الحوافز التمويلية و المواجهة للاستثمار الأجنبي المباشر ، الاعتماد الحكومي بأسعار فائدة مدعومة، و المشاركة الحكومية في رأس المال و التأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية؛

ت – حوافز أخرى: هناك بعض الحوافز التي يتعذر تصنيفها تحت نوع معين من الحوافز، و لكنها تشترك فيما بينها بخاصية التعميم لفرض زيادة ربحية الشركات الأجنبية التي ينوي جذبها عن طريق مساهمات غير تمويلية، و يتمثل هذا النوع في توفير البنية التحتية كالطرق و وسائل الاتصال بأنواعها...و غيرها، و الخدمات المنخفضة التكاليف، و أفضليات في مجال السوق، و معاملة تفضيلية في مجال المعاملة بالنقد الأجنبي.

2 – تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من مظاهر الأزمة المالية العالمية:

مجلة (المَدبَر) مجلد 08، رقم 01، السنة2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص من: 244 إلى: 268

2-1 **تعريف الأزمة المالية:** هي انهيار حاد و مفاجئ في أسعار الأسهم و السندات (انهيار السوق المالي) ، يؤدي إلى إفلاس و انهيار العديد من المؤسسات المالية و منه انهيار اقتصاديات الدول (16) .

2-2 **أسباب حدوث الأزمة المالية:** إن لحدوث أزمة الرهن العقاري و التي تحولت فيما بعد إلى أزمة مالية حادة، مسببات دفعت إلى نشوءها وانتشارها، فمنها ما هو مالي و منها ما هو اقتصادي:

أ – الأسباب المالية للأزمة: تتمثل الأسباب المالية التي أدت إلى حدوث الأزمة فيما يلي (17):

- ✓ نظرا لارتفاع أسعار العقارات الأمريكية، سعت الإدارة الأمريكية لتمويل هذا القطاع ، فقدمت قروض بأسعار فائدة منخفضة لأشخاص لا تتوفر فيهم القدرة على السداد؛
- ✓ قيام البنوك الأمريكية بتوريق القروض نظرا لارتفاع الطلب على العقارات؛
- ✓ ظهور فقاعة مضاربة على قطاع العقارات بعد ارتفاع الطلب عليها، ما جعل البنوك تزيد من حجم القروض ظنا بها أن القيم المرتفعة؛
- ✓ الزيادة من حجم الضمان و تقليل من المخاطر؛
- ✓ شملت فقاعة المضاربة الأصول المالية الناتجة و التي تعتبر منتجات مهيكلة، عن توريق القروض العقارية و زيادة الطلب عليها؛
- ✓ إن انخفاض أسعار العقارات في السوق الأمريكي، بعد الارتفاع الكبير لها، دفع بالعائلات الأمريكية إلى التوقف عن دفع ديونهم للبنوك ما أدى إلى انهيار أكبر المؤسسات المالية و البنوك و الصناديق الاستثمارية .

ب– الأسباب الاقتصادية للأزمة:

إن الأسباب الاقتصادية كانت من ممهدات الأسباب المالية لحدوث الأزمة المالية العالمية، و تتمثل في الآتي (18):

مجلة (المَدبَر) مجلد 08، رقم 01، السنة2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص من: 244 إلى: 268

- ✓ سجل الميزان التجاري الأمريكي سنة 2006 عجزا قيمته 708 مليار دولار؛
- ✓ كما سجلت الميزانية العمومية الأمريكية عجزا قدر ب 410 مليار دولار سنة 2008 ، أي ما يعادل 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي و تعود الحصة الكبيرة من الإنفاق العمومي للقطاع العسكري؛
- ✓ الارتفاع الشديد في حجم المديونية الأمريكية من 8.4 تريليون دولار سنة 2003 إلى 8.9 تريليون دولار سنة 2007؛
- ✓ عرف الاقتصاد الأمريكي تضخما قدر ب 4 % و بطالة بلغت 5 % في سنة 2007.

الشكل التالي يوضح آليات انتقال آثار الأزمة المالية العالمية للاقتصاد الجزائري

الشكل رقم 2: آليات انتقال آثار الأزمة المالية العالمية للاقتصاد الجزائري:

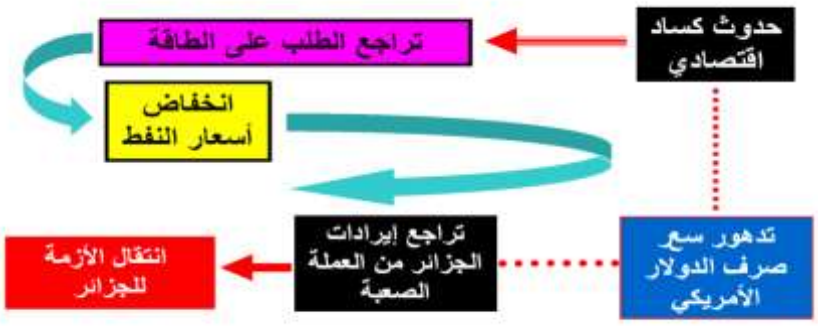

المصدر : عبد المجيد قدي و جميلة الجوزي، الأزمة المالية الراهنة و تداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة –حالة الجزائر–، الملتقى الدولي الرابع :" الأزمة المالية العالمية الراهنة و انعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 8–9 ديسمبر 2009 ، ص 97 .

2-3- آثار الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

إن التراجع في معدل نمو الاقتصاد العالمي الفترة (2008– 2009) ، كان له أثر على الاقتصاد الجزائري و بالأخص على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و التي أثر عليها سلبا

مجلة (المَدبَر) مجلد 08، رقم 01، السنة2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص من: 244 إلى: 268

فنتيجة لمخلفات الأزمة المالية العالمية في الدول المتقدمة، جعل من أسواقها غير قادرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها إلى باقي دول العالم، ما يؤدي إلى تراجع تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي مع العلم أن للدول المتقدمة حصة الأسد في تدفقات الاستثمارات سواء الواردة أو الصادرة عالميا (19).

إن الجدول الآتي يوضح تطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2005 –2007)

الجدول رقم (1): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2005 –2007):

الوحدة: مليون دولار

البلد	البيان	2005	2006	2007
			القيمة	القيمة
الجزائر	الصادر	57	35	295
	الوارد	1081	1795	1665

المصدر: شوقي جباري "**تداعيات الأزمة المالية على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة تونس–الجزائر**" مقال في مجلة دراسات محاسبية مالية ،المجلد السابع ، العدد 21 ، 2012 ، ص 286

ما نلاحظه من الجدول أعلاه أن قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر قد ارتفعت بما يقارب ثمانية أضعاف في سنة2007 ، مقارنة بسنة 2006 ، و ذلك راجع لارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة .

أما فيما يخص بالاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر فنلاحظ من خلال معطيات الجدول أنه عرف ارتفاعا في سنة 2006، تعود الأسباب إلى عدة عوامل كخصخصة الخدمات المالية، العقارية و الاتصالات ، التي ساهمت في جذب عدد أكبر من الاستثمارات الأجنبية (خصخصة القرض الشعبي الجزائري، بنك HSBC البريطاني ، و دويتشه البنك

مجلة (المَدبَر) مجلد 08، رقم 01، السنة2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص من: 244 إلى: 268

الألماني، و كذا استحواذ مجموعة LINDE الألمانية على حصة في رأس مال شركة إنتاج الغاز الجزائرية المملوكة للحكومة)، في سنة 2007 سجل هذا الأخير انخفاضا ملحوظا بسبب الاعتماد على المدخرات المحلية لتمويل الخطط الاستثمارية المحلية.

و في الفترة (2008– 2009)، و هي الفترة التي ظهرت فيها الأزمة المالية العالمية، كانت الجزائر قيد تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي، و هو من الأسباب التي أدت إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها (20) .

أما الجدول الآتي فهو يوضح درجة تأثر الاستثمارات الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2008– 2012:

الجدول رقم (02): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2008– 2012 :

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	2,646	2,847	2,30	2,57	2,90

المصدر: فطيمة حفيظ: " واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي في ظل المتغيرات العالمية "، بحوث اقتصادية عربية، العدد 5 ، 2010 ، ص 93 .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انتعاشا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة مع بداية 2008، حيث تجاوزت ملياري دولار، و استمرت في الارتفاع لتبلغ حوالي 3 مليارات في سنة 2012 ، وهذا راجع إلى الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الدول المستقطبة لهذه الاستثمارات هذا من جهة و من جهة أخرى ظهور ما يعرف

بالربيع العربي في كل من تونس، مصر، ليبيا، سوريا و اليمن، إضافة إلى انقسام السودان، إضافة إلى الحروب الأهلية الناشئة في بعض الدول الناتجة عن الربيع العربي أو نتيجة لأسباب أخرى كالحرب في مالي، و الصراعات في الشرق الأوسط، و نتيجة لهذه الأسباب ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خاصة مع الاستقرار السياسي و الأمني السائد، و عدم تأثرها بصفة مباشرة بالأزمة المالية و الاقتصادية العالمية إضافة إلى التحفيز و الامتيازات الممنوحة و تبني الجزائر إنجاز مجموعة من المشاريع الهامة كالطريق السيار شرق غرب من خلال انتهاج سياسة اتفاقية موسعة تعتمد على التخطيط ، كما تحسن ترتيب الجزائر بين الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية

المباشرة خلال السنوات الأخيرة لتحتل المراتب127 ، 113، 77 خلال السنوات 2007، 2008 و 2009 على التوالي (21).

أما الشكل الآتي فهو يمثل تطور الاستثمار الأجنبي خلال الفترة 2008- 2012، و هي الفترة التي عرف فيها الاقتصاد العالمي ركودا شديدا .

الشكل رقم (03): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2008 – 2012

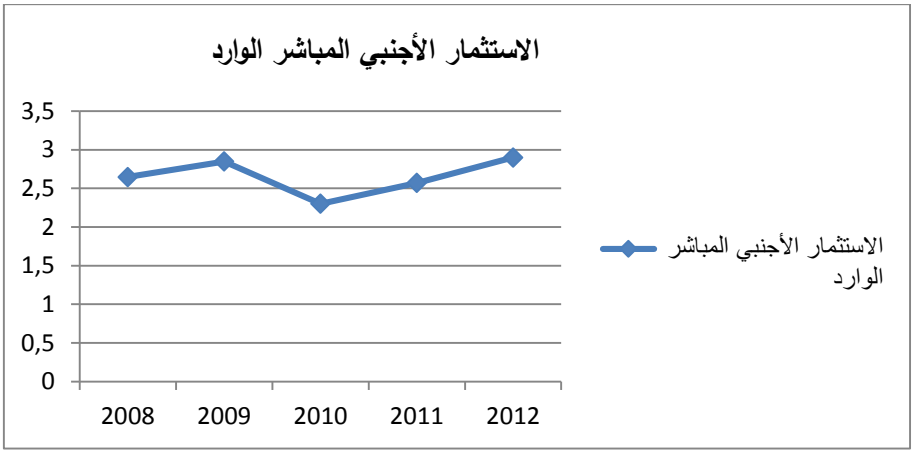

المصدر: من اجتهاد الباحثة و ذلك اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02).

من خلال الشكل أعلاه يظهر جليا أن الوارد من الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي قد تداعى من ويلات الأزمة المالية العالمية و ذلك موضح في الشكل في الفترة (2009-2010)، أين نلاحظ انخفاضا على مستواه، ففي السنة (2010)، عرف انخفاضا شديدا مقارنة بفترة الدراسة (2008 -20012) ، حيث انخفضت قيمة الوارد من 2,847 مليار دولار في سنة 2009 إلى 2,30 مليار دولار في سنة 2010 . و في سنة 2012 حقق الوارد أعلى قيمة مقارنة بفترة الدراسة، و ذلك راجع لاتخاذ الجزائر عدة تدابير و إجراءات لإعادة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-4- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية ا لاقتصادية في الجزائر:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال عدة مؤشرات، و لكن سنتطرق إلى أهم مؤشر و عامل تنموي و هو عامل أو مؤشر البطالة.

مجلة (المَدبَر) مجلد 08، رقم 01، السنة2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص من: 244 إلى: 268

الجدول التالي يبين درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية و بالأخص خلق فرص العمل و ذلك خلال الفترة 2002– 2010.

الجدول رقم (03): مساهمة الاستثمار في خلق فرص العمل خلال الفترة 2002–2010

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ ب المليون دج	%	عدد مناصب الشغل	%
الاستثمارات المحلية	67280	99,22	5035015	74.83	866563	92.11
الشراكة	245	0.36	843135	12.53	27717	2.95
الاستثمار الأجنبي المباشر	283	0.42	850613	12.64	46552	4.95
إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر	528	0.78	1693748	25.17	74.26	7.89
المجموع العام	67808	100	6728763	100	940832	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016.

انطلاقا من سنة 2000، شرعت الجزائر في مجموعة من البرامج التنموية و التي صاحبها تحسن في أسعار النفط، و هذا أدى إلى تدفق ملحوظ للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ، حيث تم فتح مجالات هامة كالاستثمار في قطاع المحروقات، الاتصالات، مشاريع البنى القاعدية .

بلغ عدد المشاريع لإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر ب 528 مشروع، أي بمبلغ 1693748 مليون دج و بنسبة 25.17 % من مجموع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، و تتوزع هذه النسبة بين 12.53% لمشاريع الشراكة، و

12.64% للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين قدرت مناصب العمل المستحدثة لإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر ب 74629 منصب أي بنسبة 7.89 %، و هي أقل نسبة مقارنة بنسبة الاستثمارات المحلية و التي قدرت ب 92.11 % من إجمالي المناصب . و يرجع ذلك إلى توجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقامة المشاريع في قطاع المحروقات و تجاهل القطاعات الأخرى. و بالرغم من انخفاض مساهمة الاستثمار المباشر في خلق فرص العمل. إلا أن النسبة لا بأس بها لأنه لو تم مقارنة إجمالي مداخيل الأفراد المشتغلين في المشاريع الأجنبية فإنه ستكون قيمة هذه المداخيل أكبر من قيمة مداخيل نفس العمال المشتغلين في المشاريع المحلية .وبالتالي يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي يؤثر إيجابيا على مستوى التشغيل في الجزائر .

3- تقييم مناخ الاستثمار الجزائري وفقا للمؤشرات الدولية و الإقليمية:

حتى نتمكن من تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، سنعرض أهم المؤشرات المعتمدة من طرف المؤسسات الدولية، و الإقليمية المتمثلة فيما يلي (22):

3-1 مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر هذا المؤشر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع 122 مؤسسة عالمية و الذي يعد أداة مهمة في توجيه السياسات الاقتصادية و قرارات الاستثمار و تأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية، وهو أداة لتفحص نقاط القوة و مواطن الضعف في بيئة أداء الأعمال.

لقد تراجع ترتيب الجزائر بمركز واحد ضمن هذا المؤشر خلال سنة 2013-2014، حيث احتلت المرتبة 87 عالميا من 142 دولة، بعدما كانت تحتل المرتبة 86 من 133 دولة في تقرير 2010- 2011، و هذا إن دل على شيء فهو يدل على أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير مشجع على نمو الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية.

بالمقابل اعتبر التقرير الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي الذي يضم أكبر المختصين الاقتصاديين الدوليين وأهم صانعي القرار الاقتصادي العالمي أن الجزائر تصنف ضمن الاقتصاديات الأقل تنافسية ؛

3-2 مؤشر بنية أداء الأعمال:

يقيس مدى تأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية و يتفرع بدوره هذا المؤشر إلى عشرة مؤشرات توضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر بنية أداء الأعمال لسنة 2014:

بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	توصيل الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان
156	138	165	172	129
حماية المستثمر	**دفع الضرائب**	**التجارة عبر الحدود**	**إنفاذ العقود**	**تسوية حالات الإعسار**
82	170	129	126	62

المصدر:حمزة العوادي :" مساهمة سياسة الإنعاش الاقتصادي في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، مقال منشور في مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، المجلد 06، العدد 03، جامعة أم لبواقي، الجزائر، 2019 ، ص 516.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ترتيب الجزائر يتراوح بين 172 (بالنسبة للمؤشر الفرعي لتسجيل الممتلكات) و62 (بالنسبة للمؤشر الفرعي لتسوية حالات الإعسار أي تسوية إغلاق الشركات)، كما نلاحظ أن ترتيب الجزائر بالنسبة للمؤشر الفرعي لحماية المستثمر فهي تحتل المرتبة 82 ، حيث تعتبر مقبولة مقارنة بدول أخرى.

3-3 مؤشر الكوفاس:

يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية منذ سنة 1996 ، و يقيس مخاطر قدرة الدول على السداد، كما يبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي و بالأوضاع السياسية و الاقتصادية.تصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين من الدرجة الاستثمارية A و التي تتفرع بدورها إلى أربعة فروع (A1,A2,...,A4) و مجموعة درجة المضاربة و يشار إليها بالأحرف B,C,D .

مجلة (المَدبَر) مجلد 08، رقم 01، السنة2021
ISSN 2392-5345/E-ISSN 2661-7129
ص ص من: 244 إلى: 268

صنف المؤشر الجزائر في درجة الاستثمارA4، و هذا يعني أن سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ مع تدهور الأوضاع السياسية و الاقتصادية.

3-4 مؤشر الأداء و الإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يستخدم معيارين من أجل تقييم أداء و كفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر و هما كلا من الأداء و الإمكانات .

أ- مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو عبارة عن مقارنة بين نسبة مساهمة الدولة في الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن هذه الدولة كانت قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع الحجم النسبي لنتاجها الوطني الإجمالي، أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني أن مساهمة الدولة في إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي أقل من مساهمتها في إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيه الكفاية.

ب- مؤشر الإمكانات:

فهو يقوم بتصنيف الدول حسب إمكاناتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. في سنة 2014 صنفت الجزائر بناء على تقاطع مؤشر الأداء و الإمكانيات ضمن دائرة الدول ذات الجذب المنخفض و الإمكانيات المرتفعة، و عليه وفقا لهذا المؤشر يتبين ضعف نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بما تتمتع به من إمكانيات. فقامت الدولة بتطبيق سلسلة من الإجراءات و التدابير بهدف تحسين مناخ الاستثمار و التي تضمنت:

- ✓ ترقية قوانين الاستثمار من خلال إصدار الأمر رقم 1-3 و المتعلق بتطوير الاستثمار و إجراء بعض التعديلات التشريعية و التنظيمية و التي تتطلبها اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛

- ✓ تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كالتحكم في التضخم، التسديد المسبق للديون و كذا تحسين وضع الميزانية العمومية؛
- ✓ تحسين الأوضاع الاجتماعية؛
- ✓ تطوير المنشآت القاعدية و البنى التحتية.

و من ضمن هذه الإجراءات تعد الثلاثة الأخيرة من أهمها، و التي تهدف إلى تشجيع الاستثمارات و خاصة الأجنبية منها.

الخاتمة:

إن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يظهر عدم ملائمة بيئة الاستثمار و الأعمال، فهو يعبر على ضعف مساهمة هذه الاستثمارات في التنمية على مستويات مختلفة، و هو ما أظهرته و أكدته مؤشرات تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر و من خلال إحصائيات الفترة (2010 – 2011).

فمن أهم معيقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر العراقيل الإدارية و البيروقراطية التي تنتهج من طرف بعض المؤسسات و الأجهزة الإدارية ، كما أن عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي ساهم هو الآخر في عرقلة استقطاب

استثمارات أجنبية، و لا سيما بعد دخول دول العالم في صراع مع الأزمة المالية العالمية التي أودت بأعظم اقتصاديات الدول المتقدمة للإفلاس.

و باعتبار بعض من تلك الدول المستثمر و الشريك الأول للجزائر–اقتصاديا–، كان له تأثيرا غير مباشر على الاقتصاد الجزائري، فمنذ سنة 2010 و الاقتصاد الجزائري يعان إلى يومنا هذا.

و من مظاهر الأزمة المالية العالمية، ظهور أزمة النفط التي أثرت بحدة في الاقتصاد الجزائري، كونه اقتصادا ريعيا من الدرجة الأولى،على الرغم من توافر قطاعات أخرى تمكنها من رفع مستوى الناتج الإجمالي المحلي، كالقطاع الصناعي الذي يعتبر قطاعا تنافسيا عالميا، و لكن هو الآخر يحتاج إلى إعادة النظر في بنيته التحتية، و إعادة هيكلته، و ذلك لعدم تأهيل و كفاءة المؤسسات الصناعية في الجزائر.

و لكن بالرغم من كل هذه المعوقات، تحاول الجزائر جاهدة لإيجاد حلول تمكنها من استقطاب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية، و ذلك من خلال التحسين من مستوى بعض المؤشرات الاقتصادية كالتضخم و البطالة وكذا التسديد المسبق للديون و تحسين وضع الميزانية العمومية، و تطوير المنشآت القاعدية و البنى التحتية.

قائمة المراجع:

1. **ماجد أحمد عطا الله.** *إدارة الاستثمار.* الطبعة الأولى. عمان الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع، 2011.صفحة 9.

2. **قاسم نايف علوان.** *إدارة الاستثمار (بين النظرية و التطبيق)* . الطبعة الأولى . عمان/ الأردن : دار الثقافة للنشر و التوزيع ، 2009. صفحة 23.

3. **قاسم نايف علون.** *إدارة الاستثمار مرجع سبق ذكره.* صفحة 29.

4. **شقيري نوري موسى و صالح طاهر الزرقان و وسيم محمد الحداد و مهند فايز الدويكات.** *إدارة الاستثمار.* الطبعة الأولى. عمان / الأردن : دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2012. صفحة 20.

5. **شقيري نوري موسى و آخرون.** *إدارة الاستثمار ، مرجع سبق ذكره.* الصفحات ص ص 22 – 23 .

6. **قاسم نايف علوان.** *إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره.* الصفحات ص ص 37–38.

7. **أبو قحف عبد السلام.** *اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي* . القاهرة : دار الجامعة الجديدة ، 2003.

8. **نسيمة حلاب:** محددات *الاستثمالر الأجنبي في المنطقة المغاربية.* 15، 2019، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، صفحة 166.

9. **برج راسوطة ريمة و رابح بوعراب:** *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي –دراسة قياسية–مرجع سبق ذكره.* 02، 2020، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، صفحة 1688.

10. **دريد محمود السامرائي.** *الاستثمار الأجنبي، المعوقات و الضمانات.* لبنان : مركز دراسات الوحدة الافريقية. الصفحات 57– 58 .

11. **زغبة طلال.** واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات و متطلبات تحسين بيئة الاستثمار . *مجلة العلومالاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية* . 07، 2017، الصفحات 204 –205.

12. **حربي عريقات.** واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الوطني الأول حول المؤسسات المصرفية. 1998.

13. **لبنى صالح المسيبلي.** دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية –حالة اليمن–،رسالة ماجيستير غير منشورة. 2000، الصفحات ص ص 30 –34 .

14. **سليمان عمر الهادي.** *الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي.* بدون ذكر بلد النشر : الأكاديميون للنشر و التوزيع. صفحة 27. .

المقالات:

15. **سليمان عمر الهادي.** *الاستثمار الأجنبي المباشر و حقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي ، مرجع سبق ذكره.* صفحة 32.

16. **جباري شوقي.** *تداعيات الأزمة المالية على أداء الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة حالة الجزائر–تونس.* أم البواقي / الجزائر : اسم غير معروف، 2012، مجلة دراسات محاسبية و مالية، صفحة 278.

المداخلات:

17. **فرج شعبان و عبد الله حميد.** مدى إسهام. *مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول الأزمة المالية.* 14– 15 نوفمبر, 2009، الصفحات 9– 10.

18. **مولود لعرابة.** هل هي أزمة مالية أم اقتصادية ، ملتقى دولي حول الأزمة المالية. 14- 15 نوفمبر, 2009، صفحة 9.

19. **عبد المجيد قدي و جميلة الجوزي.** الأزمة المالية الراهنة و تداعياتها على الأداء المتوقع للإستثمارات الأجنبية المباشرة –حالة الجزائر– ملتقى دولي رابع : الأزمة المالية العالمية الراهنة و انعكاساتها على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا. 8 – 9 ديسمبر, 2009، الصفحات 99 – 100.

20. **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009** . 2009. الصفحات ص ص 95- 96 .

21 **سليم مجلخ.** آثار الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. *مجلة الحقوق و العلوم الانسانية*. دون ذكر سنة النشر، العدد 17، الصفحات 262- 263.

22.**حمزة العوادي.** مساهمة سياسة الإنعاش الاقتصادي في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. *مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية*. ديسمبر , 2019، المجلد 03،